تمايزات جدية في صفوف النظام، او امكانية انتصار هذه الشريحة او تلك من شرائح النظام، بينما تجري الصراعات ــ ان حصلت ــ في قمة السلطة، دون ان تترك اية بصمات جادة يمكن ان تؤثر على وحدة قاعدتها الاجتماعية وتماسكها. ادى هذا التحول والارتداد في صفوف النظام الساداتي الى انخراطه، وبحماس شديد، في تنفيذ السياسة الرجعية لاضعاف التضامن العربي وتجريده من مضمونه النضالي ضد العدوانية الاسرائيلية والامبريالية الاميركية. وعلى هذا الصعيد، تبلور المحور السعودي ــ المصري على امتداد السبعينات وحتى اتفاقيات كامب ديفيد، ولعب دورا رئيسيا في تنفيذ هذه السياسة والتستر على الخطوات المنفردة والخيانية للسادات، وتقديم التغطية السياسية المطلوبة لها عربيا، ولعب دورا تآمرياً ضد الثورة الفلسطينية ابان الحرب الأهلية اللبنانية، وانتهج النظام الساداتي سياسة عدائية ضد الدول والقوى العربية الوطنية، انسجاماً مع دوره الجديد في اطار الخطة الاميركية العامة، فبادر الى التحرش وحشد قواته على حدود الجماهيرية الليبية، وتابع تقديم مختلف اشكال العون والدعم للأنظمة الرجعية العربية (السودان...وغيرها) ودفع بالجيش المصري الى إنجاز المهمات التي أناطتها به الامبريالية في دول افريقية اخرى ــ زائير مثلاً ــ، في الوقت الذي لم يترك مناسبة الا ويؤكد فيها على ان حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ ستكون آخر حرب مع «اسرائيل».

وعلى الصعيد الداخلي، كان الانفتاح الاقتصادي على الامبريالية والرجعية شعار العهد الساداتي وبرنامجه الجديد، وفي ظله جرت تصفية العديد من الخطوات التقدمية التي انجزت في عهد عبد الناصر. فقد تمت تصفية العديد من مؤسسات قطاع الدولة الواحدة تلو الأخرى، ورفعت الحراسة عن اموال كبار الملاكين والرأسماليين، وأجريت تعديلات عديدة لقوانين الاصلاح الزراعي لصالح كبار الملاك والبورجوازية الزراعية، وبفضل هذه القوانين ارتفع الحد الأدنى لملكية الأرض الى ٣٠٠ فدان للأسرة والى ٣٥ ألف فدان للشركات، نتيجة لهذه السياسة تراجعت مساحة الاراضي المزروعة بالحبوب الى اقل من ثلثي ما كانت عليه قبل ذلك، ونتيجة لذلك أصبحت مصر تستورد ٥٠ ٪ من احتياجاتها الغذائية بشكل عام، و٧٥ ٪ من اجمالي استهلاكها للقمح. فالاستثمارات ورؤوس الاموال الأجنبية لم تتوجه نحو مجالات التنمية الانتاجية، بل فضلت مجالات التوظيف الذي لا يساعد في تنمية حقيقية ووطنية للاقتصاد، فضلا عن توجيه الضربات لاستقلاله، كالسياحة والخدمات وغيرها، والتي تدر ارباحاً سريعة. وكانت مجالات الاستثمار الرئيسية للرأسمال الأجنبي على النحو التالي: سياحة، شركات، استثمار، بنوك، خدمات وعقارات؛ بنسبة ٦٠ ٪؛ زراعة ٦٪؛ نسيج، صناعة هندسية، صناعة كيماوية، صناعة معدنية، ومواد بناء ٢٣ ٪؛ صناعات غذائية ٢ ٪؛ نقل ومواصلات ٢ ٪؛ الصحة والمستشفيات ٢ ٪؛ مجالات اخرى ٢ ٪. وهكذا، فان الانفتاح لم يؤد، عملياً، الا الى انتعاش البورجوازية الطفيلية والكومبرادورية الجديدة، بينما غرقت البلاد وأغلبية الشعب اكثر فأكثر في البؤس المدقع، ووقعت ضحية التضخم والديون الخارجية (٢١ مليار دولار) وتدنى مستوى الدخل السنوي للفرد، وأدّى الانفتاح ايضاً الى تمكين البنوك وشركات الاستثمار الأجنبية من تحقيق ارباح خيالية. فقد اعتمدت هذه البنوك في مشاريعها داخل